



Empowered lives.
Resilient nations.

منظمة
الصحة العالمية



الأمراض غير السارية (غير
المُعديّة): ما الذي تحتاج
سلطات التجارة والصناعة
إلى معرفته

موجز إعلامي لقطاع
التجارة والصناعة

نقاط أساسية

- تمنع الأمراض غير السارية قطاع التجارة والصناعة من تحقيق إمكاناته الكاملة.
- الاستثمار في ميدان الأمراض غير السارية أمر صائب من الزاوية الاقتصادية.
- على سلطات التجارة والصناعة أن تدرك أن الحق بالصحة هو مسؤولية رئيسية للحكومة وأن تتخذ التدابير وفقاً لذلك.
- اتساق السياسات التجارية والصحية أمر أساسي.
- الحفاظ على الصحة في أماكن العمل ينهض بالصحة ويعزز النمو الاقتصادي.

ما هي الأمراض غير السارية ولماذا يجب على القطاعات الحكومية أن تعمل معاً؟

هناك أربعة أمراض غير سارية رئيسية هي: الأمراض القلبية الوعائية (التي تتضمن مرض القلب والسكتات الدماغية)، والسرطانات، ومرض السكري، والمرض التنفسي المزمن.

ويقضي ٣٨ مليون شخص نحيم كل سنة بسبب الأمراض غير السارية، بما في ذلك ١٦ مليون شخص يموتون بصورة مبكرة (قبل سن السبعين). وتحدث نسبة تزيد عن ٨٠ في المائة من الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وترجع معظم الوفيات المبكرة إلى أربعة عوامل خطر سلوكية رئيسية هي تعاطي التبغ، وتعاطي الكحول على نحو ضار، والخمول البدني، والنظام الغذائي غير الصحي.

ويتحدد مدى تعرض السكان إلى عوامل الخطر السلوكية هذه عموماً بفعل السياسات المعتمدة في قطاعات التجارة، والعمل، والضرائب، والتخطيط الحضري، والتعليم، والقطاعات الأخرى "غير المتعلقة بالصحة". ويعني ذلك أن الوفيات المبكرة والإعاقات الناجمة عن الأمراض غير السارية يمكن تفاديها إلى حد بعيد عبر النهوض بتناسك السياسات على امتداد القطاعات.

وبالنظر إلى الفوائد الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية المتأتية من العناية بأمر الأمراض غير السارية فإن من الممكن تحديد استراتيجيات ونهج تحقق مكاسب مشتركة لكل القطاعات المنخرطة.

٢. الاستثمار في ميدان الأمراض غير السارية أمر صائب من الزاوية الاقتصادية

إن تكاليف الإحجام عن اتخاذ تدابير بشأن الأمراض غير السارية، بالنسبة لصحة الناس، والشركات، والاقتصادات، تفوق كثيراً مقادير الاستثمارات اللازمة لتفادي هذه التكاليف وضمان مجتمعات صحية ومنتجة. وعلى سبيل المثال تخسر بربادوس كل سنة ما يقدر بنحو ٢,٦ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي بسبب خسائر القدرة الإنتاجية، وتكاليف الرعاية الصحية القابلة للتلافي، المتعلقة بمرض السكري والمرض القلبي الوعائي وحدهما. ويتحمل القطاع الخاص الجانب الأعظم من هذه التكاليف. وتبين طلبات الاستثمار المعللة بجلاء أنه ينبغي النظر بقوة في فرض ضرائب على المنتجات الضارة بالصحة.

١. تمنع الأمراض غير السارية قطاع التجارة والصناعة من تحقيق إمكاناته الكاملة

- تؤدي الأمراض غير السارية إلى تقليل القدرة الإنتاجية والنمو الاقتصادي، سواء عبر الخسائر اللاحقة بالقوة العاملة نتيجة العلل والوفيات المبكرة أو من خلال خفض إداء العمال المعتلين الذين يواصلون القيام بوظائفهم. وفي ظل سيناريو 'العمل كالمعتاد' فإن الخسائر الاقتصادية التجميعية للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل الناجمة عن الأمراض غير السارية الأربعة الرئيسية ستتجاوز حسب التقديرات ٧ تريليونات دولار أمريكي بين عامي ٢٠١١ و ٢٠٢٥، وهو ما يعادل نسبة تقرب من ٤ في المائة من الناتج السنوي لهذه البلدان عام ٢٠١٠،^١ ويكلف تعاطي التبغ العالم ٢-١ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي كل سنة.^٢ وبما أن قطاع التجارة والصناعة هو المصدر الأضخم للعمالة في معظم الاقتصادات، فإنه سيحني مكاسب كبيرة من توافر قوة عمل موفورة الصحة وذات قدرة إنتاجية أعلى.
- تُكلف الأمراض غير السارية أرباب العمل المال من خلال زيادة تكاليف الرعاية الصحية وأقساط التأمين. وتعني القوة العاملة العليلية ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية. وسواء قام رب العمل بتسديدها مباشرة، أو عبر زيادة أقساط التأمين الصحي، أو من خلال ارتفاع الضرائب فإن هذه التكاليف تخلف تأثيراً مباشراً على الدخل الصافي للشركات.
- تؤثر الأمراض غير السارية على أسواق المستهلكين. فالمستهلكون يطالبون أكثر فأكثر بمنتجات أصح (مثل الأغذية الأصح، والدعم للإقلاع عن تعاطي التبغ، ومنتجات تساند النشاط البدني). وعلى سبيل المثال فإن ٧٢ في المائة من المستهلكين الصينيين قلقون الآن من أن الأغذية التي يتناولونها مؤذية.^٣ ومن المتوقع أن تصل قيمة المبيعات العالمية المتعلقة بالصحة والعافية إلى ١ تريليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٧،^٤ وحينما لا يكون قطاع التجارة والصناعة حساساً أو غير مستجيب على النحو الكافي لأفضليات المستهلكين المتغيرة فإنه يخاطر بفقد حصته من السوق.

يشتمل هدف التنمية المستدامة ٣ بشأن الصحة والرفاهية على غايات تتعلق بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها. وسيساعد إنجاز هذه الغايات على دعم أهداف التجارة والصناعة والعكس بالعكس، بما يتماشى مع دعوة خطة عمل ٢٠٣٠ إلى إرساء شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة.

١ WHO, WEF (2011). "From burden to "best buys": reducing the economic impact of NCDs in LMICs" http://www.who.int/nmh/publications/best_buys_summary.pdf?ua=1

٢ American Cancer Society and World Lung Foundation (2012). "The Tobacco Atlas: Fourth Edition"

٣ "McKinsey & Company (2016). "What's driving the Chinese consumer" <http://www.mckinsey.com/global-themes/china/whats-driving-the-chinese-consumer>

٤ Hudson, E. (2012). "Health and Wellness the Trillion Dollar Industry in 2017: Key Research Highlights." Euromonitor International. <http://blog.euromonitor.health-and-wellness-the-trillion-dollar-industry-in-2017-key-/11/com/2012-research-highlights.html>

٥ "Nation news (2016). "Barbados losing GDP to NCDs" <http://www.nationnews.com/nationnews/news/81654/barbados-losing-gdp-ncds>

٣. على سلطات التجارة والصناعة أن تدرك أن الحق بالصحة هو مسؤولية رئيسية للحكومة وأن تتخذ التدابير وفقاً لذلك

يعني ذلك النظر بقوة في اتخاذ ما يلي:

- استخدام التدابير السعيرية، والضريبية، والتعريفية للحد من الطلب على التبغ والكحول، وإدارة ضرائب وإعانات الأغذية لترويج النظام الغذائي الصحي؛^٦
- تنظيم الإتاحة التجارية والعامّة للكحول وكذلك إنتاج التبغ، وتوزيعه، ومبيعاته؛
- سن وإنفاذ تشريعات حظر كل أنواع الإعلان عن التبغ، والترويج له، ورعايته؛ وتقيد أو حظر الإعلان عن الكحول والترويج له؛^٧
- ضمان الامتثال الكامل لتوصيات منظمة الصحة العالمية بشأن تسويق الأغذية والمشروبات غير الكحولية للأطفال، وللمدونة الدولية لقواعد تسويق بدائل لبن الأم؛
- تنظيم ودعم قطاع الأغذية لإعادة تركيب الأغذية غير الصحية، وضمان توسيم المحتوى التغذوي لكل الأغذية بطريقة مفهومة عالمياً؛^٨
- توفير الحوافز لمنافذ البيع بالتجزئة لإعادة ترتيب مواقع المنتجات على نحو يشجع المشتريات الأصح؛
- ترويج وتمكين الصناعات والشركات التي تشجع وتيسر السلوكيات الصحية (مثل الرياضة والاستجمام، والنقل العام، والنظام الغذائي الصحي)؛
- اعتبار الشركات مسؤولة عن احترام الالتزامات المؤسسية الطوعية للحد من التعرض لتسويق وبيع المنتجات غير الصحية؛
- التفاوض لضمان حماية قوية للصحة العمومية عند إبرام الاتفاقات التجارية (مثل حماية أوجه المرونة في الاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (التريبس)).

نداء للعمل

عبر خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة التزمت الحكومات بأكملها، لا مجرد وزارات الصحة، بدعم الاستجابات الوطنية للأمراض غير السارية.

ويعتبر قطاع العمل جزءاً أساسياً في استجابة الحكومة للأمراض غير السارية. وبمقدور هذا القطاع تمكين أعداد هائلة من الناس بتزويدهم بالمعلومات اللازمة لاتخاذ خيارات أصح مع توفير بيئة تساعد على أن يكون الخيار الصحي هو الخيار السهل.

"تتسم مجابهة الأمراض غير السارية بأهمية بالغة بالنسبة للصحة العمومية العالمية، غير أنها ستكون جيدة أيضاً للاقتصاد؛ وللصالح العام العالمي بمعناه الأوسع. وإذا ما وحدنا صفوفنا لمواجهة الأمراض غير السارية فإن بمقدورنا أن نفعل أكثر من مجرد شفاء الأفراد - إذ أن باستطاعتنا أن نحمي مستقبلنا ذاته".

الأمين العام بان كي مون، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

٤. اتساق السياسات التجارية والصحية أمر أساسي

أدى تحرير التجارة في بعض السياقات إلى زيادة توافر الأغذية الغنية بالسكر والدهون والشديدة التجهيز والمغذيات،^٩ التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالسمنة. كما أن الاتفاقات التجارية يمكن أن تقيد الحكومات فيما يتعلق باعتماد سياسات وقوانين لمجابهة الأمراض غير السارية، مثل حظر بعض المنتجات، وفرض القيود، وتوسيم الأغذية. وقد تؤدي التهديدات برفع دعاوى قضائية بموجب اتفاقات التجارة والاستثمار إلى تثبيط اتخاذ البلدان لخطوات للحد من عوامل الخطر المتعلقة بالأمراض غير السارية. على أن بالمستطاع التقليل من الآثار الضارة لتحرير التجارة:

- يمكن أن يدرج المفاوضون التجاريون عبارات توضح الحق في التنظيم. وعلى سبيل المثال فإن معاهدات الاستثمارات المعاصرة غالباً ما توضح الأحكام الأساسية، أو تُدرج الاستثناءات، أو تُدرج بيانات محددة بشأن الحق في التنظيم. كما أن شراكة المحيط الهادئ تسمح للأطراف أيضاً باستثناء تدابير مكافحة التبغ من نطاق تسوية النزاعات بين المستثمرين والدولة، وهو نهج يُقر ضمناً بأنه لا ينبغي منح شركات التبغ الحوافز (مثل الحماية القانونية الإضافية) لإقامة أو إدارة أعمالها.

- ينص "اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية"،^{١٠} الحالي على آلية يمكن للبلدان أن تطبق عبرها، وقد طبقت بالفعل، مختلف القيود على التجارة لحماية الصحة العمومية. وأتاحت أوجه المرونة في اتفاقات "التريبس" للبلدان تحسين الحصول على الأدوية الأساسية مثل الأدوية المضادة

٩ انظر مثلاً: Hawkes, C, Chopra, M, and Friel, S. "Globalization, Trade and the Nutrition Transition." In: Globalization and Health: Pathways, Evidence and Policy. Edited by Labonte R, Schrecker T, Packer C, Runnels V. New York: Routledge; ٢٠٠٩.

١٠ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية (اتفاق SPS). http://www.wto.org/english/tratop_e/sps_e/spsagr_e.htm

٦ بما يتماشى مع خطة العمل العالمية الخاصة بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ لمنظمة الصحة العالمية.

٧ بما يتماشى مع المادة ١٣ من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ وخطة العمل العالمية الخاصة بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ لمنظمة الصحة العالمية.

٨ ينبغي تشجيع الصناعات والشركات التي تنتج وتبيع أغذية غنية بالدهون، و/أو السكر، و/أو الملح على إعادة تركيب المنتجات لجعلها أصح. ويهدف هذا في جانب منه إلى الاستجابة لطلب الجمهور للحصول على منتجات أصح والدعوة الموجهة إلى الحكومات لحماية الصحة العمومية. وسيكفل تكيف الصناعة التعاوني وذي التوقيت الحسن مع هذا الضغط المتزايد الحفاظ على قدرتها التنافسية وحماية حصتها من الأسواق. وقد استجابت بعض صناعات الأغذية والمشروبات السريعة لطبات المستهلكين المتغيرة بزيادة طائفة منتجاتها الأصح (مع أن إعادة التركيب على امتداد حافظة المنتجات الكاملة يشكل تحدياً أقوى). وطبقت بعض البلدان مثل تشيلي نظام توسيم واجهات عبوات الأغذية و/أو اعتماد رسوم تحذيرية لأغذية المطاعم ذات المحتوى المفرط من الصوديوم. وتعتبر نظم توسيم إشارات المرور مفهومة للمستهلكين في كل أنحاء العالم تقريباً حيث أنها تتجاوز مسائل حواجز اللغة المتأصلة في التوسيم الخطي المتعلق بالتغذية أو في التحذيرات اللغوية. وثمة متسع كبير للبناء على هذه الجهود.

- ضمان توافر طائفة من الأغذية والمشروبات الصحية في المرافق، بما في ذلك في آلات البيع، وعرض المشورة على الموظفين زائدي الوزن وأسره^{١٤}.
- النظر في اعتماد برامج فحص في أماكن العمل، مثل فحص ضغط الدم/ارتفاع ضغط الدم؛
- تنفيذ معايير، ولوائح، وضمانات مناسبة تكفل حماية العمال من ملوثات الهواء والظروف الخطرة الأخرى.^{١٥}

٦. الاستعداد للانطلاق

على سلطات التجارة والصناعة بادئ ذي بدء أن تقوم بما يلي:

- الانخراط في التنسيق والحوار عبر القطاعات الحكومية، ومع غرف التجارة، لمجابهة الأمراض غير السارية؛
- وضع إطار واضح للحد من عوامل الخطر السلوكية المتعلقة بالأمراض غير السارية؛
- تيسير قيام الشركات والمنظمات بتقدير الآثار الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية للأمراض غير السارية، والاستجابة لها؛
- حماية استقلال السلطات التنظيمية.

تشكل الوفيات المبكرة والمعانة التي يمكن تلافيها الناجمة عن الأمراض غير السارية بلاء القرن الحادي والعشرين. غير أن بالمستطاع دحر مد هذه الأمراض عبر السياسات الصائبة، والاستثمارات السليمة، والمساندة الصحيحة من كل الشركاء.

١٤ على القطاع العام أن يسعى أيضاً لضمان الحفاظ على الصحة في أماكن العمل. ويمكن لتقاسم آثار أماكن العمل على الأمراض غير السارية والبرامج/الاستراتيجيات الخاصة بمكافحتها، ولاسيما بين الشركاء من القطاعين العام والخاص، أن يبيّن قدرة الشركات الأخرى والقطاع العام على الاستجابة بكفاءة.

١٥ في عام ٢٠١٢ قضى ١٢,٦ مليون شخص نهبهم نتيجة العيش أو العمل في بيئة غير صحية. ومن بين حالات الوفاة هذه ترجع ٨,٢ مليون حالة إلى أمراض غير سارية ناجمة عن تلوث الهواء. انظر منظمة الصحة العالمية (٢٠١٦). "عزو ١٢,٦ مليون حالة وفاة كل سنة إلى البيئة غير الصحية حسب التقديرات".

[<http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2016/deaths-attributable-to-unhealthy-environments/en/>]

٥. الحفاظ على الصحة في أماكن العمل ينهض بالصحة ويعزز النمو الاقتصادي

خطت العديد من الشركات خطوات واسعة في المساعدة على ضمان الحفاظ على الصحة في أماكن العمل، ولاسيما في السياقات الأعلى دخلاً. ولن تؤدي مواصلة هذه الاتجاهات إلى زيادة القدرة الإنتاجية وخفض معدلات التغيب عن العمل فحسب، بل إنها ستعود بالفائدة أيضاً على اسم الشركة ومنتجاتها. وهناك استراتيجيات متعددة متاحة للتجارة والصناعة لمساندة الحفاظ على الصحة في أماكن العمل،^{١٦} ومن بينها ما يلي:

- ضمان أن يكون العاملون لدى هذه الجهات على اطلاع ووعي بأضرار التبغ، والكحول، والأغذية والمشروبات غير الصحية؛^{١٧}
- ضمان حظر تعاطي التبغ في المرافق وإنفاذ هذا الحظر؛ وتوفير خدمات الإقلاع عن تعاطي التبغ للعاملين؛
- وضع مبادئ توجيهية داخلية بشأن تعاطي الكحول، بما في ذلك حظر أو تقييد التعاطي في المرافق من جانب الموظفين أو خلال ساعات العمل؛ وتوفير خدمات تدخل خصوصية للموظفين المعانين من اضطرابات في تعاطي الكحول أو أنماط شرب خطيرة؛
- استعراض وتعديل عمليات العمل لزيادة النشاط البدني (بما في ذلك المشي وركوب الدراجة) إلى مستوى كاف (مع تحديد هدف أسبوعي)؛ وتوفير الفرص والخيارات السهلة للنشاط البدني أمام الموظفين وأسره^{١٨}؛

١٦ UNDP (2012). "Global Commission on HIV and the Law: Risks, Rights & Health <http://www.hivlawcommission.org/index.php/report>

John Hopkins Bloomberg School of Public Health in collaboration with Transamerica Center for Human Studies (2015). "From Evidence to Practice: Workplace Wellness that Works"

<https://www.transamericacenterforhealthstudies.org/docs/default-source/wellness-page/from-evidence-to-practice---workplace-wellness-that-works.pdf?sfvrsn=2>

١٧ بما يتماشى مع الغرض ١ من أغراض خطة العمل العالمية الخاصة بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ لمنظمة الصحة العالمية.

© منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٦. جميع الحقوق محفوظة.



تولى فريق مشترك من منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع هذا الموجز الإعلامي. والموجز هذا مخصص لأغراض الدعوة وهو يوفر مجموعة من الخيارات للعمل. ولا يمثل الموجز موقفاً رسمياً لمنظمة الصحة العالمية أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولم يتم طرحه على الأجهزة الرئاسية فيهما. كما لا تشكل الإحالات إلى الدول الأعضاء والشركاء أو تنطوي على تأييد بأي حال من الأحوال لهذا الموجز.

WHO/NMH/NMA/16.88